بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٦٦٣
بتاريخ:	٣ / ٤ / ٢٠١٧

ملف رقم: ٤١٩٢/٢/٣٢

السيد السفير/ رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٢٤٥) المؤرخ ٢٠١٤/١٢/١٠ الموجه إلى السيد الأستاذ المستشار الدكتور/ رئيس مجلس الدولة الذى أحاله إلى الجمعية العمومية بشأن إعادة عرض النزاع القائم بين الهيئة العامة للاستعلامات ومحافظة الغربية بخصوص قطعة الأرض المقام عليها مبنى مركز الإعلام بطنطا.

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أنه سبق لمحافظة الغربية أن طلبت عرض النزاع الماثل على الجمعية العمومية والتى انتهت فيه بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٩ إلى إلزام الهيئة العامة للاستعلامات تسليم قطعة الأرض محل النزاع بما عليها من مبانٍ إلى محافظة الغربية؛ استنادًا إلى أن هذه الأرض خصصت للمحافظة بموجب قرار نزع الملكية الصادر عن رئيس الجمهورية رقم (٤١٠) لسنة ١٩٨٠ لاعتبارها المنفذ الوحيد لمبنى ديوان عام المحافظة، وقامت المحافظة بتأجيرها للهيئة العامة للاستعلامات بإيجار اسمى مقداره مائة جنيه سنويًا ولمدة عشرين عامًا على الرغم من عدم ثبوت انتهاء الغرض الذى نزعت الملكية من أجله، فسلطة المحافظة تنحسر عن تغيير وجه المنفعة العامة دون اللجوء إلى الجهة صاحبة الاختصاص التى قررت صفة المنفعة العامة ابتداءً والتى تستأثر دون سواها بإنهاء صفة المنفعة العامة، أو تغيير وجهه (رئيس الجمهورية)، ثم طلبتم بكتابكم المشار إليه إعادة عرض النزاع ذاته على الجمعية العمومية مرة أخرى لعدم علمكم، أو إخطاركم به وحتى تتمكنوا من إبداء دفاعكم.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٢ من مارس عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٤ من شهر جمادى الآخرة عام ١٤٣٨هـ؛ فتبين لها

أن رئيس الجمهورية وهو الذى قرر ابتداءً إضفاء صفة المنفعة العامة على الأرض محل النزاع وصاحب الاختصاص دون سواه فى تغيير وجه المنفعة العامة، وإذ أصدر القرار رقم (١٤٦) لسنة ٢٠١٥ المتضمن إعادة تخصيص الأرض المقام عليها مبنى المركز الإعلامى بطنطا – محل النزاع الماثل – بما عليها من مبانٍ والمملوكة لمحافظة الغربية لصالح الهيئة العامة للاستعلامات، الأمر الذى من مقتضاه حفظ الموضوع لاستغلاق باب المنازعة بشأنه.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى حفظ الموضوع لاستغلاق باب المنازعة بشأنه،

وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٣ / ٥ / ٢٠١٧

رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

أحمد/